

تطوير بعض الأدوات الاستثمارية واللوجستية للصناديق الاستثمارية
مع اقتراح نموذج كمي لمؤسسة التأمينات الاجتماعية في دولة الكويت

**Developing some investment and logistic tools for
investments funds with a proposed quantitative model for
the Social Insurance Institution in Kuwait**

أ . ناصر مشعان المطيري
عضو هيئة تدريس - قسم الإدارة
كلية الدراسات التجارية
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريب

الفهرس والمحتويات

الصفحة	الموضوع	المبحث
2		المقدمة
4	الاطار العام للبحث	الفصل الاول
5	المقدمة	1 - 1
5	أهمية البحث	2 - 1
6	أهداف البحث	3 - 1
8	الدراسات السابقة و المشابهة لموضوع البحث	الفصل الثاني
9	مقدمة	1 - 2
9	التفاوت في تقييم التقاعد المبكر و الآراء المختلفة	2 - 2
13	دراسة الاستفادة من تجارب الصناديق الاستثمارية الأخرى و طريقة تقييمها و أدائها و مؤشراتنا	3 - 2
14	تقييم لبعض الصناديق الاستثمارية للتأمينات الاجتماعية	4 - 2
17	تقييم الموارد المالية و المحفزات الاستثمارية الغير مستدركة في صناديق التأمينات الاجتماعية	الفصل الثالث
18	مقدمة	1 - 3
18	استحداث محفزات استثمارية غير مستدركة حاليا للصناديق التأمينية	2 - 3
19	أثر تفعيل السلوك الاستهلاكي و الاستثماري للمؤمن عليهم حسب نوع كل صندوق تأميني	3 - 3
21	بناء نموذج مقترح لتعظيم موارد الصناديق التأمينية	الفصل الرابع
22	مقدمة	1 - 4
22	بناء النموذج المقترح و المستحدث	2 - 4
23	النموذج الحالي التقليدي للصناديق التأمينية	1 - 2 - 4
24	النموذج المقترح لتطوير أداء الصناديق التأمينية	2 - 2 - 4
25	المتطلبات لتطبيق النماذج الكمية المقترحة على الموارد المالية	3 - 2 - 4
26	الأهداف المتوقعة من تطبيق هذه النماذج المقترحة على تعظيم ربحية الصناديق التأمينية و بهدف تحقيق الرقابة الاستثمارية و الإدارية على أداء الصناديق	3 - 4
28	التوصيات و نتائج البحث	الفصل الخامس
29	مقدمة	1 - 5
29	التوصيات و نتائج البحث	2 - 5
31		المراجع

المقدمة :

يعتبر تقييم الصناديق الاستثمارية وادواتها لمؤسسات التأمينات الاجتماعية مطلب استراتيجي وحيوي لكل مواطن ومتقاعد وبالتالي للدولة ، وعليه يمكن القول أن هناك قصور في تعديل و تطوير بعض قوانين التأمينات بدولة الكويت من حيث سن التقاعد للمؤمن عليه وسنوات الخدمة ليتحقق التوازن بين مصلحة المؤمن عليهم والصناديق الاستثمارية .

و تهدف هذه الدراسة الى تحقيق اقل تكاليف استثمارية وتعظيم الربحية للاستثمار بوجه عام للصناديق الاستثمارية بأنواعها ، كما تهدف أيضا الى تحديد بعض المتغيرات والتكاليف الغير مستدرکه حاليا عند دراسة قانون التقاعد المبكر حيث ان هناك متغيرات ومحفزات يمكن ان تعظم الربحية وتحقق الهدف المشترك و لتنمية موارد الصناديق الاستثمارية بكافة أنواعها من خلال ادخال متغيرات ومحفزات استثمارية وتوجيه سلوك المؤمن عليهم من مواطنين وعسكريين والقطاع الخاص والتأمين التكميلي وهي غير مشمولة بالقانون الحالي للصناديق التأمينية وتعمل على تحقيق فاعلية أداء المحافظ الاستثمارية .

كما تهدف الدراسة الى ربط العائد بالمنفعة فيما بين الشركات والمستفيد من العلاقة من خلال بناء نموذج كمي يحقق أفضل عوائد للصناديق وتطوير أدائها مثل معالجة خلط تقييم الصناديق الاستثمارية وعدم الرقابة والتقييم الذاتي والمستفيدين والمؤسسات الاستثمارية بالدولة وذلك من خلال تقييم دوري منفصل لكل صندوق استثماري على حده وكذلك إدخال بعض المحفزات الاستثمارية والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال إدارة الصناديق التأمينية.

Abstract :

The evaluation of investment funds and their tools for social insurance institutions is a strategic and vital requirement for every citizen and retired and therefore the state . Accordingly, there are deficiencies in the amendment and development of some insurance laws in the State of Kuwait in terms of the retirement age of the insured and the years of service to achieve a balance between the interest of the insured and investment funds.

This study aims to achieve the lowest investment costs and maximize the profitability of investment in general for investment funds of all kinds. Moreover, to identify some of the variables and costs not currently recovered when studying the law of early retirement as there are variables and incentives that can maximize profitability and achieve the common goal and to develop the resources of funds Investment of all kinds through the introduction of variables and incentives investment and guide the behavior

of the insured citizens and military and private sector and supplementary insurance, which is not covered by the current law of the insurance funds and works to achieve the effectiveness of the performance of the portfolios Investment.

The study also aims to link the return to benefit between companies and the beneficiary of the relationship through the construction of a quantitative model that achieves the best returns for the funds and develop their performance such as addressing the mix of investment fund valuation and non-supervision and self-evaluation as well as the introduction of some investment incentives and benefit from the experiences of developed countries in the field of management of insurance funds.

الفصل الأول

مقدمة	1 - 1
أهمية البحث	2 - 1
أهداف البحث	3 - 1

الفصل الأول :

أهمية البحث و أهدافه

1 - 1 المقدمة :

يعتبر تقييم الصناديق الاستثمارية و أدواتها لمؤسسات التأمينات مطلب استراتيجي و حيوي لكل مواطن أو متقاعد و هو بالتالي مطلب حيوي و ضروري للاقتصاد الكويتي و كذلك نجد أن هناك قصور من حيث أنه يمكن تعديل القوانين التأمينية بدولة الكويت قائم على وجهات نظر تخفيض سن التقاعد للمؤمن عليه و سنوات الخدمة لأن الوضع الحالي يشترط التقاعد عن سن 55 سنة لمواليد 1966 ، كما أننا نلاحظ هناك تعارض في وجهات النظر غالبا ما يكون بين المؤمن عليهم و اللجنة المالية بمجلس الأمة الكويتي و مؤسسة التأمينات الاجتماعية حيث أنه لا يوجد مفهوم حقيقي يحدد الآلية للتقييم الدوري للصناديق الاستثمارية للتأمين حسب أنواعها و حسب مصلحة كل مؤمن عليه كما يوجد خلط بالصناديق الاستثمارية و بسبب عدم تقييم كفاءة القائمين على إدارة هذه الصناديق الاستثمارية و لذلك سيقوم هذا البحث بتحديد بعض المحفزات و أدوات التقييم الاستثمارية التي يمكن أن تساعد إدارة المؤسسة و مجلس الأمة و الحكومة و المواطنين كأطراف أصحاب مصلحة لوضع تقييم حقيقي لتحديد العمر الفعلي و سنوات الخبرة التي تقابل كل نوع من أنواع المستفيدين من هذه الصناديق لذلك فإن ادخال هذه المحفزات يحقق أفضل قيمة مضافة لرفع أداء الصناديق الاستثمارية و يخلق اقناع لدى الدولة و المواطنين قائم على تحقيق و معرفة قيمة كل صندوق تأميني و المؤمن عليهم و ما هو التقييم الفعلي و الحقيقي لكل صندوق على حده ومدى كفاءة القائمين على إدارة الصندوق ، حيث نلاحظ حاليا أن إدارة المؤسسة قائمة على خلط أصول (الموجودات) و خصوم (التزامات) دون مراعاة تقييم كل صندوق استثماري و تأميني على حده و لذلك سوف تقوم هذه الدراسة على تطوير لقيم العوائد الاستثمارية لمصلحة المؤسسة و المواطن المتقاعد و اقتراح أنه يكون لكل صندوق تأميني جهة إدارية استثمارية متخصصة .

1 - 2 أهمية البحث :

من المهم للحكومة الكويتية و الاقتصاد الوطني وضع آليات استثمارية تساعد متخذ القرار الحكومي أو مجلس الأمة قائم على تقييم حقيقي لكل صندوق استثماري على حده و الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة و الخليجية بهذا المجال لمحاولة تطبيقها و الاستفادة من مزاياه و تلافي عيوبها

و هذا يتبين عند التعرف على الدراسات السابقة و أثارها لإمكانية تطبيقها على مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

و نلاحظ من المتابعة للصفحات الاقتصادية في الصحف اليومية الكويتية و وسائل التواصل الاجتماعي أن هناك تفاوت في فهم تعديل قانون التأمينات الاجتماعية لسنة 2019 قائم على تعديل النتائج من حيث تخفيض المدة الإلزامية يقابلها تخفيض خصم من الراتب التقاعدي و هذه لمعالجة آثار و ليس تقييم حقيقي و دوري للصاديق الاستثمارية على حده .

و تبرز أهمية البحث في النقاط التالية :

1 - معرفة وجهات النظر المختلفة لأصحاب المصلحة من المواطنين و الحكومة و مجلس الأمة و مؤسسة التأمينات الاجتماعية حيث أن كل صاحب مصلحة يحاول أن يحقق أكبر مكاسب سواء بالنسبة لاستحقاق العمر التقاعدي بحيث يكون أقل نسبة خصم من الراتب الأساسي عند التقاعد المبكر .

2 - وضع أدوات حقيقية تحقق التقييم الدوري و الاستثماري لكل صندوق استثماري تأميني يربط المستفيدين من هذا الصندوق حسب تصنيفهم من مواطنين مدنيين أو عسكريين أو أصحاب الباب الخامس من أرباب العمل أو التأمين التكميلي .

3 - الاستفادة من النظم الاستثمارية الحديثة و اللوجستية لتقييم و تطوير أداء الصناديق الاستثمارية قائمة على أسس موضوعية لقياس كفاءة أداء الصندوق الاستثماري لخلق توازن حقيقي بين موارده الفعلية من أقساط التأمينات من المؤمن عليهم و العوائد الاستثمارية المتراكمة من أصول كل صندوق على حده . و كذلك المحفزات الاستثمارية الغير مستغلة و الالتزامات المستقبلية و الحالية على كل صندوق على حده من خلال تطوير نماذج استثمارية تحقق أفضل أداء لكل صندوق و تربط العائد بالمنفعة فيما بين أداء الصندوق و حجم العائد على رأس المال المستثمر .

4 - خلق تعاون استثماري فيما بين المؤمن عليهم على حسب نوع كل صندوق و بين الأصول الاستثمارية لكل صندوق بهدف ربط العائد بالمنفعة كما هو الحال الجمعيات التعاونية بدولة الكويت حيث يتم ربط العائد الاستثماري بالمنفعة للجمعية و المساهمين بحيث يحقق المساهم على عائد مشتريات كلما زادت مشترياته من خلال توجيه سلوكه الاستهلاكي لدى الجمعية التعاونية التي يساهم بها مباشرة .

5 - اقتراح أفضل تعديل قانوني على قانون التأمينات الاجتماعية بما يحقق التوازن المشترك فيما بين المصلحة الاستثمارية لمؤسسة التأمينات و المؤمن عليه و المالية العامة للدولة .

1 - 3 أهداف البحث :

يهدف البحث الى خلق توازن و تكامل بين الموارد المالية لمؤسسة التأمينات الاجتماعية و أصولها الاستثمارية و مصلحة الدولة للمحافظة على المال العام و أفضل ميزه تقاعدية للمؤمن عليهم في ضوء التقييم الدوري للصندوق الاستثماري قائم على أسس علمية و مهنية و تحقق أفضل تكامل فيما بين موارد المؤسسة و المؤمن عليهم من خلال ما يلي :

1 - التعرف على الطبيعة القانونية و الاستثمارية للصناديق التأمينية الاستثمارية وأنواعها و طريق ادارتها و كذلك تقييم الكفاءة الاستثمارية للصناديق حيث نجد أنه لا يوجد تقييم دوري لكل صندوق تأميني متخصص على أسس علمية و مهنية حيث أننا نجد أن هناك خلط في الموارد المالية لكل صندوق و التزاماتها .

2 - الاستفادة من التقييم الدوري لكل صندوق بهدف تقييم كفاءة الإدارة الاستثمارية لكل صندوق كالحال في الجمعيات التعاونية من خلال متابعة تقييمها و أدائها للحكم على كفاءة ادارة هذه الجمعية من خلال الرقابة عليها بالجمعيات العمومية العادية و الغير عادية لتحقيق أفضل رقابة أداء و نجد أن هذا غير مطبق في الصناديق الاستثمارية للتأمينات لتوجيهها .

3 - خلق افناع و وعي استثماري و لوجستي لدى المؤمن عليهم من مؤسسة التأمينات الاجتماعية و ذلك من خلال ربط العائد بالمنفعة و يهدف تعظيم ربحية الصناديق الاستثمارية من خلال اقتراح بعض الأساليب الكمية الحديثة .

الفصل الثاني

- 1 - 2 مقدمة
- 2 - 2 التفاوت في تقييم التقاعد المبكر و الآراء المختلفة .
- 3 - 2 دراسة الاستفادة من تجارب الصناديق الاستثمارية الأخرى وطريقة تقييمها و أدواتها و مؤشراتها .
- 4 - 2 تقييم لبعض الصناديق الاستثمارية للتأمينات الاجتماعية .

الفصل الثاني :

الدراسات السابقة و المشابهة لموضوع البحث

2 - 1 المقدمة :

يهتم هذا الفصل بدراسة المواضيع و الدراسات المشابهة و السابقة التي تتعلق بأهداف البحث و مشكلة البحث و كذلك من حيث أهميته ، حيث أن طبيعة هذه الدراسة تهدف الى تحقيق أقل تكلفه استثمارية أو تعظيم الربحية للاستثمار بوجه عام للصناديق الاستثمارية بأنواعها ، و على ذلك سنقوم باستعراض بعض هذه الدراسات على سبيل المثال :

2 - 2 التفاوت في تقييم التقاعد المبكر و الآراء المختلفة :

يعتبر تقييم أو تعديل قانون التقاعد المبكر هو موضوع الساعة (تقرير القبس الاقتصادي ، 2018) حيث توجد آراء متعددة فيما بين رأي الحكومة و التي تتخوف من التكلفة حيث أشارت وزارة المالية أن تعديل قانون التقاعد لعدد ما يقارب 6400 يرفع العجز الى 10,6 بليون دينار كويتي وهذا نوع من التأكيد على صعوبة التعديل من وجهة نظر الحكومة و بالمقابل نجد أن وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة تتفاوت فيما بين المؤيد لتعديل قانون التأمين المبكر و المعارض لهذا التعديل مع إغفال وجهة نظر تقييم الصناديق الاستثمارية كاعتبار حقيقي لضرورة استدراكه عند احتساب المدد التقاعدية و الحد الأدنى للسن التقاعدي و نسبة التحمل على المؤمن عليه في حالة رغبة المؤمن عليه في التقاعد المبكر من حيث ما يلي :

أولاً : وجهة نظر وزارة المالية و التأمينات الاجتماعية والتي تتلخص في التحفظ نتيجة التكلفة :

أما بشأن التقاعد المبكر كان رأي الحكومة ممثلاً بوزير المالية الرفض التام وذلك لحرصها على عدم الاضرار بنظام و صناديق المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية و تحميلها أعباء مالية إضافية حيث يبلغ اجمالي عدد من يشملهم الاقتراح بالقانون المستفيدين من المؤمن عليهم 6394 في سنة 2009 بتكلفة مباشرة قدرها 375 مليون دينار كويتي منهم 1822 موظفة و 4572 موظفاً ، كما أن للتقاعد المبكر آثار سلبية على تلك الصناديق حيث أن 6394 متقاعدا سيؤدي الى زيادة العجز الاكتواري من 9,2 مليارات الى 10 و6 مليارات ، و عليه فان الخصم من معاشات المتقاعد المبكر للمتقاعدين بنسبة 5% سنويا من المتقاعد المبكر من شأنه أن يوازن الزيادة في العجز الاكتواري .

كما أن موقف الحكومة استند الى ضرورة المحافظة على ثلاثة ركائز رئيسية : سلامة القانون من أي تعارض دستوري ، و الإبقاء على سن التقاعد 55 للرجل و50 للمرأة وفق ما هو محدد و ذلك حتى لا يختل النظام . و اعتبار أن خيار التقاعد المبكر ميزة و ليس حقا و على من يرغب بذلك تحمل جزء من التكلفة المترتبة على ذلك ، و عليه قدمت الحكومة تصورا جديدا في اجتماع اللجنة المالية لمجلس الأمة يتضمن الغاء المادة الرابعة و تعديل المادة الأولى و الثانية بما يتفق مع هذا الإلغاء و ذلك لتلافي أي شبهة دستورية بالقانون .

كما أن الحكومة جاءت بتعديل آخر يهدف الى الإبقاء على سنوات العمر كما جاءت بالقانون الحالي (55 سنة للرجال و 50 سنة للمرأة) و ذلك مع الأخذ بالاعتبار الاتجاهات العالمية في سياسات التقاعد ، و هي رفع الحد الأدنى لسن التقاعد و ربطه بمتوسط العمر المتوقع للحياة و الحد من السبل المؤدية للتقاعد المبكر ، حيث أن متوسط سن التقاعد المبكر في بعض البلدان 60 سنة . و لقد جاء التعديل الجوهري للحكومة متضمنا تحميل المؤمن عليه الذي أكمل ثلاثين سنة خدمة و المؤمن عليها التي أكملت 25 سنة خدمة كلفة تقاعدهم المبكر ، نظرا لعدم بلوغهم السن المقررة (رجال 55 سنة ، امرأة 50 سنة) .

أما رأى اللجنة المالية بمجلس الأمة الكويتي ، فقد توصلت الى ان التعديل المقدم من الحكومة لا يحقق الهدف الذي قدم الاقتراح من أجله ، حيث ان هدفه أن يخضع المعاش التقاعدي للتخفيض بنسبة 5% لكل من الرجل الذي خدم 30 سنة و المرأة التي خدمت 25 سنة و لم يكمل السن . و هذا ما يتعارض مع توجه اللجنة في هذا الموضوع ، و قامت اللجنة بإقرار ميزة إضافية للمؤمن عليهم في المادة الأولى و ذلك بتخفيض المعاش بنسبة 5% من الراتب الأساسي الذي حسب عليه دون العلاوة الاجتماعية و علاوة الأولاد . و ان الغاء المادة الرابعة من مشروع القانون الذي أقره المجلس في مداولته الثانية و ذلك لضمان خلو القانون المقترح من أي شبهة دستورية بس (القبس ، 16352 ، 2018) .

كما أن هناك ميزة جديدة تمت اضافتها للقانون و تتعلق في منح مكافأة نهاية خدمة لكل شخص عند سن 55 للرجل و50 للمرأة بواقع 19 شهرا لمن يتعدى سن 55 ، و كلما زادت المدة تستحق مكافأة أكثر تصل الى 21 شهرا عند سن 57 عاما ، كما تم اتفاق اللجنة المالية بمجلس الأمة مع الحكومة على خصم 2% عن كل سنة دون سن 55 لمن خدم 30 عاما و يرغب بالتقاعد ، مع منح المؤمن عليهم قرضا حسنا خمسة أضعاف الراتب التقاعدي لمرة واحدة بضوابط ، و الإبقاء على حق التقاعد المبكر بواقع 25 سنة خدمة للرجل و 20 سنة خدمة للمرأة مع خصم 5% عن كل سنة دون 30 عاما من الخدمة .

كما وافقت اللجنة على توحيد الخصم بين الرجل و المرأة ، بحيث يكون الخصم 5% على الجميع بعدما كان الخصم على المرأة 7,2 % ، و لكن هذا الخصم لن يكون بأثر رجعي بل سيطبق بعد إقرار القانون . كما تمت المساواة بين المرأة العزباء و المتزوجة في القانون ، كما تمت الموافقة على منح المتقاعد قرضا حسنا يبلغ نصف راتب لمدة 10 أشهر دون فوائد ، و يصل القرض الى ما بين 5 و 7 آلاف دينار بضوابط . كما تم تعديل المادة الخاصة بمكافأة نهاية الخدمة ، حيث نص القانون السابق على أن كل شخص أكمل خدمته يمنح نهاية خدمة راتب 18 شهرا ، و تم تعديلها بحيث يبقى السقف هو 55 سنة للرجل و 50 للمرأة و الآن اذا أكملت المرأة 55 سنة و تعدتها تحصل على 19 شهرا ، و كلما استمرت في الخدمة تزيد المكافأة حتى تصل الى 21 شهرا في سن 57 سنة و جاء هذا التعديل بالتوافق مع الحكومة .

كما أن الموظف الذي لم يصل الى الخدمة القانونية و هي 30 سنة ، يحق له بالتقاعد المبكر على أن يدفع 5 % من الراتب التقاعدي و ليس الأساسي عن كل سنة ، و أنه بهذه الحالة يكون للموظف الذي يخدم 15 سنة 65% من الراتب ، و عن كل سنة بعد ذلك يكون له 2% حتى يصل الى 95% من الراتب و هذا قانون قديم و ليس جديدا . كما وافقت اللجنة المالية على التعديل الحكومي الخاص بالمادة الخامسة ، الذي يقضي بأن يكون لوزارة المالية ممثل في مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، و هذا التعديل مستحق ، خاصة و ان وزارة المالية هي من تعوض المؤسسة و بما دفعت و عوضت العجزات الاكتوارية الحالية و السابقة للمؤسسة .

ثانيا : أبرز التعديلات المتوقعة في مشروع القانون الذي تم التصويت عليه كمدولة

أولى :

ومن أبرز تعديلات التقاعد المبكر الآتي :

1 - شرط السن : من أستكمل مدة الخدمة 30 سنة للذكور 25 سنة للإناث و لم يبلغ السن للخدمة من تاريخ سريان القانون يناير 2020م يستحق المعاش التقاعدي من دون تخفيف أيا كان تاريخ انتهاء الخدمة دون سريان شرط السن على هذه الحالات .

2 - تخفيض المعاش : من يناير 2020 م من تتوافر فيه مدة الخدمة و لم يبلغ السن يتم تخفيض المعاش حتى بلوغ السن و يتشارك المؤمن عليه مع الخزنة العامة في تحمل التكلفة ، حيث يتحمل 2% عن كل سنة و تتحمل الخزنة العامة 3% بشرط أن يكون انتهاء الخدمة بما لا يجاوز 5 سنوات.

- 3 - السماح بالتقاعد : السماح بالتقاعد قبل بلوغ السن ينطبق على الحالات التي لم تستكمل المدد المذكورة ولم تبلغ السن فإن المؤمن عليه يتحمل التخفيض بالكامل بواقع 5% من المعاش عن كل سنة و يكون ذلك أيضا مشروطا بالأجواز تاريخ انتهاء الخدمة 5 سنوات قبل بلوغ السن .
- 4 - الحالة الاجتماعية : المساواة بين المتزوجة و العزباء لأول مرة بصرف النظر عن الحالة الاجتماعية حيث أصبح بإمكان المرأة غير المتزوجة أن تتقاعد بالأحكام المقررة ذاتها للمرأة المتزوجة و من 15 سنة و سن 48 حتى نهاية السنة المالية الحالية .
- 5 - إعادة التسوية : تقدم إعادة التسوية على الحالات السابقة ابتداء من تاريخ العمل بالقانون بما يترتب عليه استحقاق معاش كامل من بعض الحالات او تعديل نسبة التخفيض في حالات أخرى من 72% في السنة الى 5% او استحقاق معاشات فوريه بدلا من المؤجلة .
- 6 - تيسيرات أخرى : احقية صاحب المعاش التقاعدي بأن يصرف مقدما نصف صافي معاشه التقاعدي عن عشرة اشهر و ذلك دون اي مبالغ إضافية و كذلك زيادة الحد الأقصى لمكافأة نهاية الخدمة لمن يستمر في العمل بعد سن التقاعد (القبس ، ديسمبر 2018) .

ونلاحظ أن أهم المقترحات لمشروع تعديل قانون التأمينات الاجتماعية أن فيما بين الحكومة بأجهزتها و مجلس الأمة قد ركزا على إجراءات تحديد سن التقاعد ونسبة الخصم في حالة التقاعد المبكر و مزايا أخرى و لكن لتحقيق هدف دراستنا تم استدراك جميع العوامل التي تكون المحفزات والمتغيرات التي يجب أن تشمل في موضوع الدراسة من حيث ما يلي :

- 1 - عدم خلط تقييم الاستثمار لكل صندوق تأميني استثماري و أن يكون كل صندوق على حده سواء متقاعد مدني أو عسكري أو الباب الخامس للقطاع الخاص أو التأمين التكميلي .
- 2 - عدم ادخال محفزات و نماذج كمييه تحقق أهداف و متغيرات لم تكن تؤخذ بالاعتبار سابقا مثل توجيه سلوك المؤمن عليهم لكل صندوق تأميني على حده و ربطه بعائد للصندوق .
- 3 - بناء نموذج كمي و استثماري يحقق تقييم كفاءة إدارة الصندوق بنسبه و تناسب فيما بين موارد صندوق الاشتراكات و الالتزامات التقاعدية المختلفة .

2 - 3 دراسة الاستفادة من تجارب الصناديق الاستثمارية الأخرى و طريقة تقييمها و

أدائها و مؤشراتها :

في دراسة (ناصر العنزي ، 2008) أشاره الى أن تقييم الأدوات الاستثمارية الحديثة و مدى أهميتها في خلق و دعم الاستثمارات للصناديق الاستثمارية أن الادوات الاستثمارية الحديثة و التي انتشر تطبيقها محليا و عالميا مثل تجربة الصناديق الاستثمارية و هي عبارة عن صناديق استثمارية يتم تأسيسها حسب أنشطة معينة مثل صناديق استثمارية أو خدمات أو اتصالات و يتم المساهمة فيها بقيمة تأسيسية معيارية و عادة ما تكون في الغالب بمبلغ دينار واحد يضاف لها كمصاريف اصدار و نجد كذلك من طبيعة هذه الصناديق الاستثمارية أنها مدارة من شركات استثمارية يتم تقييمها بشكل دوري و بشكل محترف غالبا ما يتم تقييم هذه الصناديق بصورة شهرية و يتم الإفصاح عند التقييم عن عدة عناصر تساعد المستثمر من تقييم هذه الصناديق و التي هي المؤشرات و المقاييس المالية التالية :

- 1 - صافي قيمة الوحدة تمثل قيمة الوحدة السوقية حسب محتويات الصندوق بعد طرح الالتزامات على هذا الصندوق ليتم تحقيق أكبر فائدة للحصول على تقييم دوري للمقارنة .
- 2 - مؤشر التوزيعات من التأسيس .
- 3 - مؤشر الإيرادات في البداية من التأسيس .
- 4 - نوع الاستثمارات التي يستثمرها كل صندوق تأميني .

و نستخلص من تجارب مؤشرات الصناديق الإستثمارية انه يمكن تطوير الصناديق التأمينية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية و ادارتها بأسلوب مشابه لأسلوب إدارة الصناديق الاستثمارية بحيث أنه يمكن تقييم كل صندوق تأميني حسب طريقة تقييم الصناديق الاستثمارية لما لذلك من تحسين الأداء ، و كذلك من الاستفادة من رفع القيمة المضافة من خلال مشاركة المؤمن عليهم في مراقبة و متابعة الأداء و من توجيه سلوكهم الاستهلاكي لدعم هذه الصناديق ، و كذلك يساعد في متابعة أداء الصناديق بالإضافة الى أنه يمكن الاستفادة من تجربة الصناديق في دعم القوة التفاوضية للصناديق مع الشركات و تحديد المعادلات الكمية و دالات الهدف و النماذج القائمة على بحوث العمليات في صورة نماذج كمية و نقاط و وحدات ادخار .

2 - 4 تقييم لبعض الصناديق الاستثمارية للتأمينات الاجتماعية :

أظهرت أرقام رسمية أن هناك 14 صندوق متعثر تستثمر في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، و بينت الأرقام أن إجمالي قيمة الإستثمارات الموضوعة في هذه الصناديق تزيد على 294 مليون دولار وأنه ليس من المتوقع إسترداد كامل رأسمال المستثمر في هذه الصناديق ، و الذي تزيد قيمته على 294 مليون دولار في حين تبُلغ خسائره أكثر من 181 مليون دولار . و من بين 14 صندوق اثنان منهما بلغت نسبة الخساره 100 % من رأسمال ، بينما هناك (6 صناديق) اخرى تتجاوز نسبة الخسارة 50 % من رأسمال المستثمر ، وقد بلغت أدنى نسبة خسارة مسجلة في هذه الصناديق جميعًا نحو 36 في المائة .

وعلى سبيل المثال ، فقد سجل صندوق (منهاتن إنترفست) للأسهم خسارة بلغت 100% من إجمالي المبلغ المستثمر بواقع 37,44 مليون دولار بينما حقق صندوق (سترانا) للأوراق المالية خسارة بالنسبة نفسها بقيمه 5,4 مليون دولار بينما خسرت المؤسسة أكثر من 40 مليون دولار من استثمارها في صندوق (العقارات الدولي) . وبدوره فإن صندوق (لوف للاستثمارات الخاصة) سجل خسارة بلغت نسبتها 98,6 % من أصل استثمار تعدت القيمة 8 مليون دولار ، ليكون إجمالي الخساره 9,7 مليون دولار ، بينما سجل صندوق (وفره - عارف) لأسهم الملكية الخاصة الاوروبية خسائر من رأس المال المستثمر بنسبة 2,82 % من أصل 11,9 مليون دولار حيث تجاوزت الخسارة 9,7 مليون دولار . ومن ناحية أخرى فإن نسبة الخسارة في رأس المال المستثمر بصندوق (العقاري الأمريكي العالمي) نحو 81,1 % وهو يعادل 4,9 مليون دولار من 6,1 مليون دولار ، وقد بلغت الخساره في صندوق (العقارات الدولي) ما نسبته 72,3 % بقيمة 40,2 مليون دولار من اصل 55,7 مليون .

وفي صندوق (سينس) للأصول البديلة بلغت نسبة الخساره عن الاستثمار 69,5 % بقدر 5,2 مليون دولار من مجموع 7,5 مليون هي إجمالي الاستثمار بالصندوق ، ولقد كانت خسارة صندوق (سيلفر بيك ليغاسي) 59,5 % تمثل مليوني دولار من أصل 3,36 مليون دولار . كذلك الخسارة في الاستثمار بصندوق (وورلد فيو سبيشل) بلغت 44,8 % بمقدار 27 مليون دولار من أصل 60,4 مليون دولار هي مجموع الاستثمارات في الصندوق ، وحيث بلغت الخسارة بصندوق (وفره سيلكت كابيتل) 44,8 % بقيمة 13,3 مليون دولار من أصل مجموع استثمار بلغت قيمته 29,7 مليون دولار .

من ناحية اخرى بلغت نسبة خساره صندوق (كونكورد تيولب للإستثمار المحدود) 42% من رأس المال المستثمر وقدره 12,6 مليون دولار من أصل رأسمال مستثمر قيمته 30 مليوناً ، بينما بلغت الخسارة في صندوق (يو أف جي العقاري) بنفس النسبة لتكون الخسارة 3,8 مليون دولار من

أصل 9 مليون مستثمرة . وبلغت نسبة خسارة صندوق (أل جي انديا بلس) 38,8 % من رأس المال المستثمر الذي قيمته 15 مليون دولار لتبلغ قيمة الخسارة نحو 5,8 مليون ، بينما بلغت نسبة الخسارة لصندوق (دبليو بي غلوبال سيلكت) نحو 36,6 % وبخساره بلغت 5,1 مليون دولار من رأس المال المستثمر تبلغ قيمته 13,9 مليون . وقد تفاوتت توزيع تواريخ الاستثمار و الدخول في الصناديق المذكوره من ابريل من العام 2003، الى شهر ديسمبر من عام 2015 (الرأي ، 14429 ، 2019) ، لاحظ الجدول المرفق .

الصناديق المتعثرة

نسبة الخسارة من المبلغ المستثمر	قيمة الخسارة	المبلغ المستثمر	تاريخ الاستثمار	اسم الصندوق
-100.0%	(37.449.078)	37.449.078	Apr-03	MANHATTAN INTERVEST EQUITY III
-100.0%	(5.418.483)	5.418.483	Aug-13	STRATA SECURITIES LTD
-98.6%	(7.964.398)	8.076.961	Dec-15	LOUPESPECIAL INVESTMENTS FUND LTD
-82.2%	(9.788.427)	11.907.426	Jan-05	WAFRA/AREF EUROPEAN PROPERTY FUND
-81.8%	(4.992.310)	6.101.420	Nov-04	THE GLOBAL US REAL ESTATE FUND
-72.3%	(40.293.863)	55.769.241	Feb-11	INTERNATIONAL REAL ESTATE FUND
-69.5%	(5.250.621)	7.553.000	Oct-10	SCIENS ALTERNATIVE ASSETS RECOVERY FUND II
-59.5%	(2.000.408)	3.364.131	May-08	SILVERPEAK LEGACY PARTNERS II LP.AND AFFILIATED
-44.8%	(27.073.362)	60.424.000	Jul-13	WORLDVIEW SPECIAL OPPORTUNITIES FUND
-44.8%	(13.333.743)	29.795.580	Sep-13	WAFRA SEIECT CAPITAL LTD
-42.0%	(12.697.766)	30.212.000	Nov-11	CONCORD TULIP INVESTMENTS LIMITED
-42.0%	(3.822.827)	9.097.304	Jul-07	UFG REAL ESTATE FUND
-38.8%	(5.961.071)	15.106.000	Jun-08	LG INDIA PLUS FUND
-36.6%	(5.116.788)	13.964.444	Sep-05	WP GLOBAL SELECT REAL ESTATE LP

الرأي ، الأربعاء 2 يناير 2019 م ، العدد 14429 - AO .

الفصل الثالث

- | | |
|--|-------|
| مقدمة | 1 - 3 |
| استحداث محفزات استثمارية غير مستدركة حالياً
للصناديق التأمينية . | 2 - 3 |
| أثر تفعيل السلوك الاستهلاكي و الاستثماري للمؤمن
عليهم حسب نوع كل صندوق تأميني . | 3 - 3 |

الفصل الثالث :

تقييم الموارد المالية و المحفزات الاستثمارية الغير مستدرکه في صناديق التأمينات الاجتماعية

3 - 1 المقدمة :

يهدف هذا الفصل الى تحديد بعض المتغيرات و التكاليف الغير مستدرکه حاليا عند دراسة قانون التقاعد المبكر حيث أن هناك متغيرات و محفزات يمكن أن تعظم ربحية و تحقيق الهدف المشترك لموارد الصناديق الاستثمارية بكافة أنواعها من خلال ادخال متغيرات و محفزات استثمارية و توجيه سلوك و إدارة المحافظ لأصحاب كل مصلحة من المؤمن عليهم مواطنين و عسكريين و الباب الخامس و التأمين التكميلي حيث نجد من واقع التحليل المالي و القانوني أن هذه المحفزات غير مستدرکه و غير مشمولة بالمواد الحالية للصناديق التأمينية مثل أهمية التقييم الدوري للصندوق و الذي يهدف الى خلق توازن و تكامل فيما بين كل صندوق على حده و التزاماته في ضوء ادخال محفزات غير مستدرکه حاليا مثل توجيه السلوك الاستهلاكي و الاستثماري للمؤمن عليهم ، وعلى ذلك فان استدرک هذه المحفزات تحقق قيمة مضافة للصناديق الاستثمارية كل على حده ، و كذلك تقليل التكاليف الاستثمارية من حيث المنافسة الغير مستدرکه حاليا بين استثمارات المؤسسة و الشركات التابعة بالإضافة الى خلق ميزه تفاوضية نظرا لحجم المؤمن عليهم لكل صندوق من خلال استمرار و توجيه مدخراتهم مع اتاحة فرصه استثمارية لكل مؤمن بأن تقوم المؤسسة من خلال كل صندوق بإدارة مدخراتها و استثماراتها المحلية و الخارجية من ضمن الصندوق التابع لهم و هذ يزيد من ضخامة الصندوق الاستثماري و التميز بالإضافة الى تحقيق الرقابة الفعالة غير مستدرکه حاليا لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية سواء على مستوى الصناديق ككل أو كل صندوق على حده و بالتالي يمكن تقييم كل محفز أو متغير أو التكلفة الغير مستدرکه حاليا على حده .

3 - 2 استحداث محفزات استثمارية غير مستدرکه حاليا لإدارة الصناديق التأمينية :

مثل بناء نماذج كمية من خلال تحويل الأصول و الاستثمارات و الالتزامات لكل صندوق تأميني على حده مع الأخذ بالاعتبار عدد المؤمن عليهم أو المستفيدين كالموظفين الحاليين أو المؤمن عليهم من القصر أو الورثة حيث نجد أن طبيعة تقييم الصناديق التأمينية الحالية لا يأخذ بالاعتبار بصورة مباشرة أو غير مباشرة عدد المؤمن عليهم بدليل أنه لا يوجد وحدة معيارية استثمارية قائمة على تقييم صافي الأصول الاستثمارية بعد خصم الالتزامات المالية مقسوما على عدد المستفيدين من

حيث أن تطبيق هذه المعادلة الكمية يساعد على بناء نموذج كمي حيث يتم بناء وحده استثمارية لكل صندوق على حده كقيمة ابتدائية معيارية من خلال ما يلي:

1 - تحديد وحدة معيارية استثمارية لكل صندوق على حده ثم استخدامها و استدراكها من خلال تطبيق الوحدة المعيارية المؤمن عليهم الجدد أو اقتراح صناديق استثمارية متخصصة لكل نوع من الأنواع للموظفين أو العسكريين أو الباب الخامس أو التأمين التكميلي من خلال سنة أساس يأخذ بالاعتبار بناء معادلات كمية لكل صندوق على حده حيث أن مصلحة المؤمن عليهم تحقق هدفين للمؤسسة حيث يعتبرون من الجيل الجديد كصندوق تأميني مستحدث يأخذ بالاعتبار قاعدته من المؤمن عليهم و يتم تطبيق الوحدة المعيارية على أصولهم و اشتراكاتهم والتزاماتهم في ضوء نفس القوانين من حيث الاشتراكات والتقاعد و تعالج الضعف الإداري والرقابي الحالي نتيجة عدم التقييم الدوري لكل صندوق.

2 - معالجة خلط أصول استثمارية للصناديق التأمينية و مواردها من أقساط المؤمن عليهم من خلال اقتراح تقسيم و توزيع الأصول و الخصوم على الصناديق الحالية بنسبة و تناسب حجم الأصول الاستثمارية لكل صندوق و الالتزامات التقاعدية و حسب التوزيع النسبي لحجم الأصول و عدد المؤمن عليهم و مددهم التقاعدية و حجم عدد الموظفين الحاليين لكل صندوق على حده و ذلك بهدف خلق رقابة ذاتية على حجم أصول كل صندوق و العوائد المتوقعة في الوضع الطبيعي و ذلك من خلال تطبيق العائد على المال المستثمر و بعض المؤشرات المالية التي تساعد على تقييم كل صندوق استثماري على حده ، حيث أن الوضع الحالي لا يوجد مقياس حقيقي معلوم للمؤمن عليهم يطلع و يخبر أصحاب المؤمن عليهم من المتقاعدين و الموظفين حسب كل باب على حجم الأصول المستثمرة فيها حيث أن ذلك يحقق رقابة ذاتية تساعد على خلق الشفافية و الحوكمة و المسؤولية الإدارية بحيث أن المؤمن عليهم لهم مصلحة كمساهمين مثلما هو معمول فيه في الشركات المساهمة و الجمعيات التعاونية يتم اخبارهم و تقييم مواردهم و هذا يمكن تحديده و بناء وحده معيارية مستحدثة تعتبر كنسبة أساس بعد توزيع الأصول حسب نسبة القيمة الاستثمارية و من خلال استحداث مؤشرات و محفزات لم تكن تؤخذ بالاعتبار سابقا .

3 - 3 أثر تفعيل السلوك الاستهلاكي و الاستثماري للمؤمن عليهم حسب نوع كل

صندوق تأميني :

يتم تفعيل هذا المحفز من خلال ارشاد المؤمن عليهم أو المتقاعدين التابعين لهذا الصندوق من خلال ارشادهم و توجيه سلوكهم الاستهلاكي و الاستثماري في دعم استثماراتهم التي يفترض أنهم

يعلمون بها مسبقاً ، حيث أن الوضع الحالي و بسبب الغموض و عدم استدراكهم و معرفتهم و بهدف عمل قيمة مضافة من خلال توجيه السلوك الاستثماري للمؤمن عليهم بالأساليب التالية :

1 - توجيه سلوك المؤمن عليهم الاستثماري من خلال وضع أهداف استثمارية تحقق أكبر ميزه استثمارية و تفاوضية للصندوق من خلال دعم هذا الصندوق .

2 - معالجة الإشكالية و عدم الفهم الحقيقي لطبيعة الصناديق الاستثمارية للتأمينات الاجتماعية حيث من الملاحظ عدم استدراك إدارة المؤسسة أن هناك إيرادات تقليدية تؤخذ من مصادرها الطبيعية سواء من المؤمن عليهم أو نصيب الحكومة في قسط التقاعد و لكن نجد أن هناك إيرادات غير عادية يمكن استدراكها و إدخالها في نموذج كمي مقترح يساعد على تعظيم القيمة المضافة من ربحية الصناديق التأمينية و هناك الإيرادات الغير عادية لم تكن تؤخذ في الاعتبار عند تقدير موارد الصناديق التأمينية من حيث يتم الترميز لها بالموارد الغير العادية *up normal revenue* .

3 - استدراك بعض المحفزات من الموارد و كذلك تقليل التكاليف الاستثمارية نتيجة عدم وضوح و استحداث سياسة استثمارية شاملة يتم ربطها فيما بين الصناديق الاستثمارية و كذلك تقليل التكاليف الاستثمارية نتيجة توحيد جهود إدارة الصناديق مع المؤمن عليهم من خلال ربط منفعتهم و استهلاكهم المعيشي و الادخاري لتحقيق المنفعة المشتركة بحيث أنهم قد يحصلون على أقل تكلفة للسلعة أو الخدمة اذا كانت تحت قطاع الصناديق التأمينية من خلال توجيه القوة الشرائية الشاملة و القوة التفاوضية للمؤمن عليهم و من خلال سياسة استثمارية و استهلاكية تحقق المنفعة المشتركة و هذا ما يعرف بمبدأ ربط العائد بالمنفعة كما هو متعامل به لدى مواطنين دولة الكويت بالتجربة الناجحة بعائد المشتريات و العائد على اسهم المساهمين بالجمعيات التعاونية حيث أن الجمعيات التعاونية ذات الإدارة الجيدة تحقق عوائد

على مستوى المركز المالي للجمعية من حيث تحقيق أرباح قياسية تصل الى أرقام على عائد المشتريات أكثر من 10% و لكن بسبب الطبيعة التعاونية و الخطط المستقبلية نجد أن قانون التعاون و القرارات المنظمة قد حدد سقف التوزيعات 10% من قيمة مشتريات كل مساهم علما بأنه في السابق كانت تحقق الجمعيات التعاونية عائد على المشتريات يصل 15% ، و لكن تم تحديد سقف للتوزيعات لمصلحة طويلة الأجل حيث أن من التخطيط السليم استقطاع من بعض الأرباح لتحقيق أهداف كثيرة للتوسعة المستقبلية و كذلك تقديم خدمات على مستوى الدولة في المجالات الاجتماعية والتعليمية والصحية و الثقافية بما يحقق التنمية المجتمعية الشاملة و من حيث يمكن الاستفادة من تجربة التعاونيات بتطبيقها بصورة شاملة على الصناديق الاستثمارية التأمينية .

الفصل الرابع

- 1 - 4 مقدمة .
- 2 - 4 بناء النموذج المقترح و المستحدث .
- 1 - 2 - 4 النموذج الحالي التقليدي للصناديق التأمينية .
- 2 - 2 - 4 النموذج المقترح لتطوير أداء الصناديق التأمينية .
- 3 - 2 - 4 المتطلبات لتطبيق النماذج الكمية المقترحة على الموارد المالية .
- 3 - 4 الأهداف المتوقعة من تطبيق هذه النماذج المقترحة على تعظيم

الفصل الرابع :

بناء نموذج مقترح لتعظيم موارد الصناديق التأمينية

4 - 1 المقدمة :

نجد أن من المهم وضع مقترحات إيجابية و كمية تحقق و تساعد على تعظيم ربحية الصناديق التأمينية مع استدراك بعض المحفزات و المتغيرات لم تكن تؤخذ في النموذج التقليدي للصناديق التقليدية حيث قد استفدنا من تجارب الشركات الاستثمارية الكبيرة و تجارب صناديق الدول السيادية الاستثمارية و كذلك من تجارب بعض الشركات كيف أنها قد قامت بتحقيق أهداف لتعظيم ربحيتها أو كذلك تقليل التكاليف الاستثمارية و كذلك ربط العائد بالمنفعة فيما بين الشركات و المستفيدين من العلاقة من خلال بناء نماذج كمية تحقق أفضل عوائد للصناديق حيث سيتم الارتكاز على بعض النقاط لتطوير بعض الصناديق مثل معالجة خلط الصناديق الاستثمارية و عدم الرقابة و التقييم الذاتي و كبر حجم هذه الصناديق و أصولها مع العائد المستثمر حيث لا يوجد تقييم دوري منفصل لكل صندوق استثماري على حده حيث أن هذا الاجراء الاستثماري اللازم لا يعد بالصورة المطلوبة حاليا و لا يعلم به من قبل أصحاب المصلحة من المؤمن عليهم من المواطنين أو المستفيدين أو الدولة لتحقيق الأهداف الشاملة لذلك سنقوم بهذا الفصل باقتراح نموذج كمي يحقق هدف تعظيم الربحية و تقليل التكلفة على مستوى كل صندوق على حده .

و كذلك سنقوم بإدخال و استحداث بعض المحفزات الاستثمارية لم تكن تؤخذ بالاعتبار عند احتساب أو تقدير موارد الصندوق التأمينية ، حيث سنقترح بناء قيمة أو وحدة رقابية تساعد الإدارة لتطوير برامجها الإدارية و الاستثمارية على ضوء هذا التقييم الدوري مثلما هو معمول بتجربة الصناديق الاستثمارية بشركة الاستثمارات الوطنية و الجمعيات التعاونية و الادخارية .

4 - 2 بناء النموذج المقترح و المستحدث :

في الوضع الحالي نجد أن الموارد التقليدية للصناديق التأمينية هي من اشتراكات المؤمن عليهم ، و سوف نقترح التعريف بالرمز له بجانبه لبناء النموذج المقترح وهي كالتالي:

- 1 - صندوق الباب الثالث المؤمن عليهم (المدنيين) و يرمز له Rn3 .
- 2 - صندوق الباب الخامس المؤمن عليهم (أصحاب الأعمال و الرخص التجارية و المهن الحرة) و يرمز له Rn5 .

3 - صندوق باب العسكريين المؤمن عليهم (الجيش ، الشرطة ، الحرس الوطني و الإطفاء) و يرمز له Rnm .

4 - صندوق الباب التكميلي (العلاوات الغير مشمولة بالراتب الأساسي) و يرمز له Rnc .

5 - إيرادات أو (خسائر) الناتجة عن الصناديق الاستثمارية ويرمز له Rinv .

و بالإضافة الى الموارد التي تتحقق من ربح أو خسارة لعوائد هذه الصناديق و لكن نجد أغلب الصناديق التكميلية قد يكون فيها خسائر نتيجة الضعف الإداري و عدم استخدام المحفزات الاستراتيجية لدعم الموارد التقليدية باستخدام محفزات استراتيجية غير مستغلة حالياً لتضمينها في النموذج المقترح لموارد الصناديق التأمينية حسب الرموز التي تم تعريفها في أنواع الصناديق المختلفة (القيمة المضافة الاستثمارية المقترحة و المحققة) .

4 - 2 - 1 النموذج الحالي التقليدي للصناديق التأمينية :

تقوم الموازنة العامة للتأمينات على الاستفادة من الدعم أحيانا من موارد الدولة بما لا تقل عن (2) مليار دينار كويتي سنويا و هي بهدف تغطية العجز الاكتواري التي تدعي به صناديق المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية و نعتقد أن هذا يعتبر عبء استراتيجي على موارد الدولة . و لذلك سيتم وضع نموذج مبسط تقليدي للموارد المالية للصناديق و كذلك التكاليف التقليدية لكل صندوق على حده مع بعض الموارد التي مع مقابلها من الموارد المالية بصفة شاملة دون تخصيص نوعي لكل صندوق على حده و هذا يستدعي معالجة النموذج التقليدي للموارد المالية للصناديق من خلال استدراك محفزات غير مستغلة حالياً في النموذج التقليدي ، و يمكن ترميز و تبسيط النموذج التقليدي من خلال ما يلي :

$$R n3 + R n5 + R nm + R nc + R inv. \geq C n3 + C n5 + C nm + C nc + C inv.$$

من تحليل هذا النموذج التقليدي نجد ما يلي :

1 - عدم قياس كفاءة ذاتية لكل صندوق تأميني بشكل مباشر مع التكاليف المباشرة و العوائد غير التقليدية و غير المستقلة و التي يمكن استثمارها و تحفيزها لكل صندوق تأميني على حده .

2 - عدم ادخال المحفزات غير مستغلة حالياً ، حيث لا نجد أن هناك توجيه السلوك الاستهلاكي الى السلوك الاستثماري من خلال تحفيز و توجيه و مساهمة لكل صندوق على حده و هذا على مستوى دولة الكويت . و الذي قد يحقق قيمة مضافة غير مستدركة حالياً و كمثال بسيط : تجربة الجمعيات التعاونية و هي قائمة على ربط العائد بالمنفعة .

3 - نجد من المهم لقياس كفاءة إدارة كل صندوق على حده أن يتم بناء أو تعديل نموذج الى نموذج مقترح يحقق أفضل قيمة استثمارية .

4 - 2 - 2 النموذج المقترح لتطوير أداء الصناديق التأمينية :

من المهم الاستفادة من تجارب الدول الخليجية و الأجنبية في هذا المجال كالمملكة العربية السعودية ، حيث نجد أنه يوجد صناديق تأمين متخصصة تقيس كفاءة الإدارة و العوائد الاستثمارية و توجيه سلوك المؤمن عليهم لدعم صندوقهم حيث نجد أن هذا الوضع في صناديق التأمين الاجتماعية في الكويت مما يخلق عدم قناعة بالكفاءة الاستثمارية و الضعف و نتيجة عدم استغلالهم محفزات تساعد بتطوير أداة الصناديق الاستثمارية و يعالج افتراضاتهم الدائمة بوجود عجز اکتواري و على ذلك نقترح ادخال محفزات مستحدثة لكل صندوق على حده ، فعلى سبيل المثال يمكن تلخيص النموذج المقترح كالاتي :

1 - الصندوق التأميني للباب الثالث يكون المقترح كالتالي :

حيث R_{upnor3} يعني ايراد مستحدث نتيجة سلوك الصندوق التأميني لدعم صندوقهم التأميني بشكل مباشر ، و عليه يكون النموذج كالاتي :

$$R_{n3} + R_{upnor3} + R_c + R_{inv.c} \geq C_{nor3} + C_c$$

2 - الصندوق التأميني للباب الخامس ، النموذج المقترح كالاتي :

$$R_{n5} + R_{upnor5} + R_c + R_{inv.c} \geq C_{nor5} + C_c$$

3 - الصندوق التأميني باب العسكريين ، النموذج المقترح كالاتي :

$$R_{nm} + R_{upnor nm} + R_c + R_{inv.c} \geq C_{nor nm} + C_c$$

4 - الصندوق التأميني باب التكميلي ، النموذج المقترح كالاتي :

$$R_{nc} + R_{upnor nc} + R_c + R_{inv.c} \geq C_{nor nc} + C_c$$

5 - إيرادات أو (خسائر) الناتجة عن الصناديق الاستثمارية ، النموذج المقترح كالاتي :

$$R_{inv.} + R_{upnor inv.} + R_c + R_{inv.c} \geq C_{nor inv.} + C_c$$

4 - 2 - 3 المتطلبات لتطبيق النماذج الكمية المقترحة على الموارد المالية :

يحتاج تطوير النماذج الكمية المستحدثة للموارد المالية للصناديق التأمينية بأنواعها و لتفعيلها و تحقيق أهدافها و تعظيم ربحيتها و لتقرير القدرة التنافسية و الاستفادة من السلوك الاستهلاكي و الاستثماري لدعم كل صندوق تأميني خاص بهم من خلال ربط مبدأ العائد بالمنفعة كما هو معمول به في الجمعيات التعاونية و الادخارية على تحقيق عوائد استثمارية ممتازة من هذه المتطلبات ما يلي :

1 - تعديل بعض القوانين التشريعية و القرارات من خلال اقتراح خلق كل صندوق تأميني على حده كما هو الحال في المملكة العربية السعودية حيث أن صندوق المدنيين للتأمينات يختلف عن الصندوق التأميني للعسكريين وينطبق الحال على بقية الصناديق للفئات الأخرى المؤمن عليهم.

2 - خلق صناديق تأمينية استثمارية من خلال وضع سياسات استثمارية و معدلات كمية تحقق التقييم الدوري و الإفصاح المالي و الحقيقي لكل تقييم استثمارية لكل صندوق تأميني من خلال استحداث أرصدة افتتاحية لوضع وحدة معيارية تحقق التقييم الأساسي من واقع أصول و خصوم و عدد المؤمن عليهم و الموظفين الحاليين لكل صندوق على حده .

3 - تحديد القيمة المعيارية التأسيسية لتكون أساس حقيقي تحقق التقييم الدوري لكفاءة الإدارة و الاستثمار.

4 - الزام بوضع إدارة متخصصة لكل صندوق تأميني على حده لتحقيق المسؤولية الإدارية و الاستثمارية من خلال الزامهم من خلال افصاح دوري لتطبيق المعادلات الكمية المقترحة للتقييم الدوري لقياس كفاءة ادارتها مقارنة مع الوحدة المعيارية الاستثمارية التأسيسية و هذا يحقق الزام اداري و قانوني من خلال إيجاد و عي استثماري و رقابي لدى المؤمن عليهم مرتبط بتقييم دوري ، كأن يتم تقييم دوري لكل صندوق تأميني على حده كل 6 شهور .

5 - عقد جمعيات عمومية للمؤمن عليهم أو وضع ممثلين من خلال بناء أدوات رقابية يحددها القانون و تساعد على التقييم و معرفة حقيقة هذه النتائج المالية المحققة و مقارنتها مع الصناديق المشابهة لها إقليميا و دوليا .

6 - طلب تقارير من جهات رقابية مثل ديوان المحاسبة لتقييم كفاءة كل صندوق تأميني على حده .

7 - الزام الصناديق التأمينية بوضع تقرير محاسبي و مالي من خلال مكاتب تطبيق و تدقيق عالمية تقييم الميزانيات و الموارد المالية لكل صندوق تأميني حسب المعايير الدولية .

4 - 3 الأهداف المتوقعة من تطبيق هذه النماذج المقترحة على تعظيم ربحية

الصناديق التأمينية و بهدف تحقيق الرقابة الاستثمارية و الإدارية على أداء

الصناديق :

ان التطبيق السليم و المستحدث القائم على الرقابة الذاتية لكل صندوق تأميني من خلال استحداث محفزات و متغيرات استثمارية لم تكن مستغلة سابقا في النماذج التقليدية لكل صندوق يحقق قيمة مضافة و استراتيجية لم تكن مستدركة سابقا بنتيجة الخلط الإداري في موارد كل صندوق و لكن بعد تطبيق النماذج المقترحة و إيجاد مسئولية استثمارية و ربط العائد بالمنفعة لكل صندوق بالمؤمن عليهم و أصحاب المصلحة . و على ذلك نجد أن أهم الأهداف التي ممكن أن تتحقق ما يلي :

1 - خلق وعي استثماري و رقابي على موارد كل صندوق على حده من خلال تطوير قوانين لم تكن تساعد مؤسسة التأمينات على ذلك .

2 - بناء نماذج مستحدثة قد تحقق قيم مضافة من خلال الاستفادة من دعم السلوك الاستهلاكي و الاستثماري للمؤمن عليهم لكل صندوق على حده و من خلال توجيه المؤمن عليهم لكل صندوق لدعم استثمارات صندوقهم التابع و المرتبط باشتراكاتهم و مصالحهم من خلال توجيه مدخراتهم لدعم الشركات التي يستثمر بها الصندوق مثل ما هو معمول به في نشاط الاتصالات أو البنوك على سبيل المثال لا الحصر ، أو أي قطاع اقتصادي آخر حيث أن ذلك يحقق قوة تفاوضية و شرائية للصندوق الاستثماري قائم على توجيه مصلحة المؤمن عليهم لكل صندوق مع صندوقهم التأميني قائمة على الاستفادة من القوة الشرائية و التفاوضية للمؤمن عليهم بالصناديق التأمينية على التأثير على الشركات المساهمة .

3 - بناء مؤشرات كمية تحقق الإفصاح الرقابي الحقيقي مرتبط بتقبل توصيات و اقتراحات المؤمن عليهم لكل صندوق على حده قد تحقق أفضل أداء و ربحية لم تكن مستدركة حاليا من خلال العوائد غير الاعتيادية التي أعطت قيمة مضافة على الموارد التقليدية لكل صندوق و هذا ما تم الإشارة اليه في النموذج الكمي المقترح .

4 - توجيه سلوك المؤمن عليهم الاستهلاكي و الاستثماري يعطي قوة تفاوضية و شرائية لارتباطه بالنتائج القومي للمؤمن عليهم من خلال التزام الشركات المستثمر بها بمنح هذه الصناديق التأمينية الاستثمارية أسهم ممتازة على سبيل المثال .

5 - تحديد و بناء أدوات استثمارية تحقق مصلحة مشتركة فيما بين مصلحة الصناديق التأمينية و المؤمن عليهم مثل إمكانية إدارة صناديق التأمين للاستثمارات الخاصة المؤمن عليهم من أسهم و عقارات و منقولات محليا و خارجيا ، و هذا يحقق أهداف مشتركة و مصلحة استثمارية من خلال تجميع أكثر لرأسمال الصندوق التأميني و المؤمن عليهم و من خلال قوة تفاوضية و استثمارية لإدارة

الصندوق التأميني من خلال خلق التصويت المشترك بالجمعيات العمومية العادية و غير العادية للشركات التي يوجد فيها مساهمات مشتركة فيما بين استثمارات الصناديق التأمينية و المؤمن عليهم و يوجد تجارب أخرى سبق أن تم الإشارة إليها في فصل الدراسات السابقة .

الفصل الخامس

1 - 5 مقدمة

2 - 5 التوصيات

الفصل الخامس :

التوصيات و نتائج البحث

1 - 5 المقدمة :

يهدف هذا الفصل الى تلخيص أهم النتائج التي يمكن أن تتحقق من تطبيق النماذج الكمية المقدمة و المستحدثة على الموارد التقليدية للصناديق التأمينية نتيجة ادخال متغيرات و محفزات لم تكن مستدركة سابقا في النموذج التقليدي ، حيث تم الإشارة إليها بالموارد غير التقليدية .

2 - 5 التوصيات :

ومن دراسة البحث والنتائج ، يوصي الباحث بالتالي :-

1 - من المهم لتطبيق دراسة هذا البحث تقييم الوضع الحالي و الاستثماري للصناديق و قياس عوائدها التقليدية و المخاطر التي تتعرض لها بصورة كمية و إدارية على القيم الفعلية للصناديق مع أخذ الاعتبار عدد المؤمن لهم و المستفيدين من كل صندوق على حده ، حسب العوائد المحققة تقليديا و لمدة (5) سنوات على سبيل المثال ، و دراسة أثر التغيير نتيجة تطبيق النماذج المقترحة .

2 - كذلك من المهم دراسة أثر الإيرادات المستحدثة التي تم الإشارة إليها في النموذج المقترح من خلال تحديد أهم المحفزات و المتغيرات و إدخالها في المنظومة المستحدثة و أثر القيمة المضافة لكل صندوق على حده ، ومن هذه المحفزات توجيه سلوك المؤمن عليهم بعلاقة استثمارية مباشرة مع كل صندوق تأميني على حده و مثال على ذلك تحفيز المؤمن عليهم لكل صندوق على متابعة المؤشرات و المقاييس التي قد تعود على المؤمن عليهم بصورة مباشرة من تقليل تكلفه الاستهلاك المادية أو المعنوية أو الخدمية مثل استدراك القوة الاستهلاكية و الشرائية و الاستثمارية تساعد على خلق دعم استراتيجي و استثماري و يعطي قوة تفاوضية لكل صندوق على حده ، و من الصور التي يحقق كذلك مكاسب استراتيجية و استثمارية للصناديق الاستثمارية إمكانية الحصول و التفاوض على اسهم ممتازة و عوائد استثمارية و مزايا أفضل من الأسهم العادية التقليدية نتيجة تدخل الصناديق الاستثمارية التأمينية حسب النماذج المقترحة .

3 - يمكن الاستفادة من المحفزات الاستراتيجية الغير مستدركة حاليا في تقليل المخاطر الاستثمارية و المنافسة بين الصناديق الاستثمارية نفسها و الاستفادة من خلق رقابة مباشرة على ادارت الصناديق

يجعلها محط دعم استراتيجي تستفيد من اقتراحات المؤمن عليهم و مناقشتهم أثناء الحضور للجمعيات العمومية لكل صندوق على حده .

4 - الاستفادة من تطور التشريعات و القوانين التي تحقق الرقابة النوعية على الصناديق التأمينية كما هو حاصل حاليا في حديث الرأي العام الكويتي حيث قد يكون له مزايا إيجابية غير معلومة و لذلك من المهم الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال .

5 - وضع مقاييس ومؤشرات إحصائية ومالية و كمية لتحقيق التقييم الدوري للصناديق تعمل على تحقيق المزيد من الرقابة النوعية و الشفافية و يهدف الى توجيه السلوك الاستهلاكي للمؤمن عليهم و كذلل التقليل من التكلفة الاستثمارية على الصناديق .

6 - على الباحثين و المهتمين و المهنيين الاهتمام أكثر و التعريف بأهمية موضوع حوكمة الشركات و بمبادئه و أهدافه وإيجابياته على مستوى الشركات و على مستوى الدولة ككل مع ربطها بتأمين الرقابة على الصناديق و الاستفادة من متطلبات قانون الشركات الكويتي لسنة 2016 بما يخص حوكمة الشركات و ادخال أفراد متخصصين في مجال التأمين لتعزيز هذا المفهوم .

7 - سن المزيد من القوانين لتعزيز الإفصاح و الشفافية لدى الشركات الكويتية و الاستفادة من تجارب الشركات العالمية في هذا المجال .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- 1 - الحداد ، محرم ، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات و حالات عملية من البيئة الكويتية ، شركة المكتبات الكويتية المحدودة ، 1987.
- 2 - العنزي ، ناصر خليف ، استخدامات الطرق الكمية في تعظيم ربحية الصناديق الاستثمارية في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بدولة الكويت ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، مجلد 45 ، عدد 2 ، يوليو 2008 .
- 3 - أحمد ، عبد الوهاب ، التمويل و إدارة المؤسسات المالية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 .
- 4 - حبرين ، علي ، الاتجاهات و الأدوات الكمية في الإدارة ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 .
- 5 - حنفي ، علي ، التحليل المالي و اقتصاديات الاستثمار و التمويل ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2008 .
- 6 - عبادة ، أحمد ، الحلول الابتكارية للمشكلات ، مركز الكتاب للنشر ، القاهرة ، 2001 .
- 7 - مجموعة التشريعات الكويتية ، الفتوى و التشريع ، الجزء الثامن ، الطبعة الخامسة ، 2000.
- 8 - المرسوم بالقانون رقم (333) لسنة 2015 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون انشاء جهاز المراقبين الماليين .
- 9 - القانون رقم [2] لسنة 2016 في انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد .
- 10 - القانون رقم [1] لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة .
- 11 - المحاسبون ، العدد 38 ، 2008 ، دورية علمية متخصصة تصدرها جمعية المحاسبين و المراجعين الكويتية ، الكويت .
- 12 - حوكمة الشركات ، مجلة اتحاد الشركات الاستثمارية ، 2011 ، الكويت .
- 13 - القبس ، الأحد 9 ديسمبر 2018 ، السنة 47 ، العدد 16352 .
- 14 - الرأي العام ، الأثنين 10 ديسمبر 2018 ، العدد 14406 - AO .
- 15 - القبس ، الثلاثاء 11 ديسمبر 2018 ، السنة 47 ، العدد 16354 .
- 16 - الرأي ، الأربعاء 2 يناير 2019 ، العدد 14429 - AO .
- 17 - الكويت اليوم ، الأحد ، جمادى الآخر 1440هـ ، 3 مارس 2019م .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 1- Survey in Social Research, Fourth Edition, D.A. de Vaus, UCL press Limited, 1996.
- 2- Management Theory and Practice, G.A. Cole, 5th Edition, Letts Educational Publishers, 1996.
- 3- Public Administration, Design and Problem Solving, Jong S. Jun, MacMillan Publishers, London, 1996.
- 4- Operations Research, An Introduction, Fourth Edition, Hamdy A. Taha, Maxwell Mackmillian International Editions, New York, 1989.